الأنموذج التركي

■ حميدي العبدالله

منذ فترة طويلة، وتحديداً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال خطر الشيوعية على الأنظمة الرأسمالية، دأبت آلة الإعلام الغربي على نشر مفاهيم تساعد على تكريس الهيمنة الغربية، وإعادة إحياء الاستعمار بكلّ أشكاله وصيَغه، القديمة والجديدة، القديمة متمثلة بالاحتلال العسكري المباشر وبناء القواعد العسكرية، ولعلّ عودة القاعدة البريطانية إلى البحرين في منطقة شرق السويس لأول مرة بعد الانسحاب من المنطقة عام 1968 أحدث دليل على ذلك، والاستعمار الجديد متمثلاً بالهيمنة الاقتصادية وفرض الوصاية والتبعية على عدد كبير من الدول في أفريقيا وآسيا.

وفي سياق خلق واقع استعماري راسخ، وتماشياً مع مستوى وعي الشعوب، حاولت آلة الإعلام الغربية تقديم نفسها لشعوب العالم على نحو مختلف جزئياً، إذ أنّ شعارات «تمدين» العالم المتخلّف التي كانت وراء الموجة الاستعمارية الأولى ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي استمرّت حتى الحرب العالمية الثانية، استبدلت بشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكان التركيز دائماً على المنطقة العربية، حيث الغالبية الإسلامية، وحيث تتركز المصالح الغربية متمثلة بالثروة النفطية، وبموقع المنطقة الهام على مستوى الجغرافية السياسية.

في سياق الحملة الإيديولوجية والسياسية التي اعتمدها الغرب لتمهيد الطريق وخلق الظروف الملائمة لإحكام هيمنته وسيطرته على المنطقة سياسياً والتحكم بثرواتها، كان التركيز على خلق «أنموذج» لما بات يُعرف بالإسلام المعتدل، أنموذج لدولة إسلامية تستخدم الدين وسيلة لخدمة المصالح الاستعمارية، وكان واضحاً أنّ دول «الإسلام السياسي» التقليدية ممثلة بالدرجة الأولى بالمملكة العربية السعودية، غير مؤهّلة للعب هذا الدور وحمل هذه الراية، لأسباب متنوّعة أبرزها صعوبة تبنّي النظام للمفاهيم الغربية، واعتماد أيّ شكل من أشكال الديمقراطية، لما يمثله ذلك من خطر على استقرار النظام. فوقع الاختيار على تركيا، وتحديداً على حزب العدالة والتنمية بزعامة الثنائي أردوغان – غل، وكانت الحسابات لدى الغرب بأنّ تركيا تملك مؤهّلات دون أيّ دولة إسلامية أخرى لتكريس نموذج للإسلام المعتدل المتحالف مع الغرب، والقابل لعلاقات التبعية كما تريدها الحكومات الغربية، ولا سيما الإدارة الأميركية.

لا يبدو الآن وبعد وضع الرهانات الغربية موضع التطبيق، أنّ تركيا حزب العدالة والتنمية في ظلّ زعامة أردوغان مؤهّلة للعب دور الأنموذج ضمن المعايير الغربية، وقد مثلت التجربة الأخيرة لحزب العدالة والتنمية ضربة قوية للرهانات الغربية، تجسّدت بسلوكين أثارا قلق الحكومات الغربية، الأول العلاقة الملتبسة بين تركيا أردوغان وتنظيمات القاعدة. صحيح أنّ هذه العلاقة بدأت بموافقة، أو على الأقلّ غضّ نظر غربي، إلا أنها تحوّلت إلى علاقة خارج نطاق الحسابات الغربية، وهذا بات يقلق الحكومات الغربية، ويضاعف خشيتها من احتمال أن يكون أردوغان يتعاون مع هذه الجماعات لحسابه وليس ضمن الحدود والسياق الذي وضعته الاستراتيجية الغربية. الثاني سياسة حزب العدالة وانقلابها على المسار الديمقراطي والجنوح نحو الديكتاتورية، وتفشي كلّ أمراض تركيا المزمنة، من الفساد إلى التضييق على الأحزاب، وملاحقة الصحافيين والناشطين، والتعرّض لمرتكزات النفوذ الغربي الفكرية التي راهنت عليها في إنتاج أنموذج إسلامي متعاون، مثل جماعة فتح الله غولين، الأمر الذي يشكل نهاية أسطورة الأنموذج التركي.

أردوغان بين التأجيل والانفجار

■ روزانا رمّال

لم تتوان كلّ من الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي عن إظهار موقفهما المستاء من الحكومة التركية وممارساتها المتأثرة بنفوذ وقرارات رئيس البلاد رجب طيب أردوغان، أو بمعنى آخر تأثير حزب العدالة والتنمية التركي بعد سلسلة الاعتقالات التي طاولت صحافيين بينهم رموز في البلاد.

تتابع الإدارة الاميركية عن كثب ما يجري في تركيا من اعتقالات، وهي قلقة بشأنها، هذا ما خرج عن جاين بساكي المتحدثة باسم الخارجية الأميركية.

القلق نفسه كانت تشعر به الإدراة الأميركية في كلّ مرة يخرج متظاهرون او محتجون، ويُقمع صحافيون او تشتبك عناصر قوى الأمن مع مدنيين كما جرى في مصر، قبل وبعد مبارك، وقبل وبعد مرسي، وتونس قبل وبعد بن علي.

لطالما استثمرت الولايات المتحدة ايّ خلل في «الديمقراطية الصحيحة»، حسب وصفها، لترجمته هدفاً سياسياً او نقطة ضغط تستخدمها في الوقت المناسب.

كان يمكن للإدارة الاميركية انٍ لا تتخذ مواقف مثيرة إلى هذه الدرجة بالنسبة لممارسات أردوغان في الداخل، وهذه أيضاً ليست المرة الأولى، لكن هذه المرة تبدو الأعنف والأكثر تأثيراً من سابقاتها، خصوصاً ما للصحافة من ارتباط معنوي بكلّ أشكال الحرية وأنواع الديمقراطية، وإنْ كانت شكلية إلا انّ الارتباط وثيق ومعنوي ولا يبدو انّ العلاقات الأميركية التركية بشكل خاص على أفضل ما يرام.

اعتقال الشرطة التركية للصحافيين، وتأكيد أردوغان انه سيلاحق معارضيه في عقر دارهم، هو تحدّ واضح يؤكد انه لا يجيد او يتقن اللعبة الديمقراطية، ويؤكد أنه ضاق ذرعاً من معارضيه الذين يحاولون نصب فخ له او انقلاب عن طريق اختلاق أكاذيب وشنّ حملة منظمة عليه، كما يقول.

يعرف أردوغان جيداً أنّ سلاح معارضيه المبدئي هو وسائل إعلامهم، ولم يتوان عن اعتقال رئيس تحرير أهمّ الصحف التركية «زمان» أمام الرأي العام التركي والدولي، غير آبه من انعكاسات هذه الصورة على حزبه وعلى مستقبله السياسي.

يعرف أردوغان انّ خصمه فتح الله غولن، واي وسيلة إعلامية ناطقة باسم معارضيه، ستستغلّ ايّ فرصة لزعزعة وضعه والدخول رسمياً على خط العمل على قلب الوضع في داخل البلاد، ولكنه أكثر يقظة الى استغلال الخارج لهذا الوضع جدياً ممن يستطيعون العبث بوضعه ووضع حزبه وقلب الأجواء في البلاد رأساً على عقب، وهو يعرف انّ هذه القوى موجودة وهي نفسها التي استغلت الأوضاع في مصر وتونس، وسورية والعراق، خصوصاً حيث لحركة «الإخوان المسلمين»، أيّ حزب أردوغان، امتداد وهو يحاول استدراك الأمر قبل فوات الأوان، وبالتالي يعمل أردوغان اليوم على وتيرة الضربة الاستباقية التي تقطع الطريق على ايّ ممارسات مشابهة، وهو قبل اعتقال الصحافيين قد شنّ عدة حملات وتعديلات قانونية رأى فيها البعض تعدياً صارخاً على صورة وثقافة الشعب التركي الذي يدعو الى الانفتاح وجزء كبير يدعو الى العلمانية.

يعرف اردوغان جيداً أنه وحزبه يخضعان اكثر من أيّ وقت مضى لضغوط داخلية من المعارضة، وأخرى خارجية بسبب سياساته الأخيرة منذ أحداث «الربيع العربي»، خصوصاً ما رتبه عليه تدخله كطرف في الأزمة السورية، إضافة الى موقفه المشبوه وتقاعسه عن محاربة الإرهاب رسمياً وعدم دخوله ولو ظاهرياً في الحلف الدولي لمكافحته، مع مكابرته في موضوع الأزمة السورية والحلّ السياسي فيها.

بلقاء الأميركيين والإيرانيين دخلت المنطقة رسمياً مرحلة جديدة يتوجب من خلالها وضع كافة الملفات فيها على طاولة البحث، وفي هذه الحال لا يمكن لتركيا ان تقف سداً منيعاً في وجه القطار السياسي الديبلوماسي، إذا انطلق، وعليه فإنها اليوم أكثر من أيّ وقت مضى على موعد مع محاولات لاستثمار اي مشكلة سياسية داخلية لإنزال أردوغان عن الشجرة التي يخشى النزول عنها حتى الساعة، وبالرغم من انه يبدو وكأنه يستبق تدهور الأمور، فإنّ قمع الحرية الإعلامية او تقييد الصحافة سيعود عليه بضرر كبير مهما كانت حساباته وثقته بقرارته كبيرة.

يفيد التذكير انها ليست المرة الأولى التي تندلع اشتباكات ومواجهات، او تطلق الشرطة التركية حملات اعتقالات تحت مسمّيات وعناوين متعدّدة، وفي القراءة فإنّ تكرار المشهد أكثر من مرة خلال أشهر لا يدلّ على سلامة الاوضاع واستقرارها في تركيا.

يعتقد أردوغان أنه يباغت الانفجار الكبير، او أنه يقطع الطريق على خصومه في قراراته وتصريحاته الحازمة في البلاد، إلا انه في الواقع يصبّ الزيت على النار أكثر ويضع نفسه أمام واقع أدقّ ما يُقال فيه «تأجيل لأزمة آتية لا محالة».

«توب نيوز»

الهبل الفرنسي

تتخيّل حكومة هولاند انها حصلت على التفويض الأميركي والإيراني اللازمين لصناعة رئيس جمهورية لبنان.

كان لفرنسا في الماضي رصيد في السياسة اللبنانية مصدره تمايز فرنسي نحو سورية والمقاومة عن أميركا، وتمسك بحماية دور مسيحي في الشرق.

لعبت فرنسا لعبة قمار خطرة فوقفت على رأس الذين مارسوا الحقد في العداء ضدّ سورية والمقاومة حتى صارت هي الصدى «الإسرائيلي»، وبقيت أميركا في خانة العداء.

راهنت فرنسا على حرب تسقط سورية والمقاومة وهي تدرك أن لا وجود لبنية محلية لبنانية أو سورية لهذا الرهان، فلم تتورّع عن رعاية تنظيم «القاعدة» الذي وصفت مقاتليه في مالي بالإرهابيين وفي سورية بـ«ثوار الحرية».

جاءت فرنسا خالية الوفاض تتسوّل دوراً فتوهّمت أنّ الاتفاق الأميركي - الإيراني لن يرى النور بدونها، فساومتهما على منحها مهمة الوسيط في الرئاسة اللبنانية لتقوم بتسهيل الاتفاق، وصدقت أنها حصلت على الدور.

فرنسا تكمل المقامرة بلا رصيد بعدما ضاع رصيدها، فلا سورية ولا المسيحيون يطلبون لها دوراً.

ستنتظر فرنسا شهوراً ومبعوثها يأتي ويروح بلا جدوى.

سيسقط الفرنسيون في الهبل.

التعليق السياسي

نحو تفاهمات دولية وإقليمية جديدة؟

■ زياد حافظ*

تتسارع الأحداث في المنطقة وعلى الصعيد الدولي بشكل يوحي أننا على أبواب تفاهمات دولية وإقليمية قد تعيد بعض الاستقرار للمنطقة. ونقول ونشدّد أنّ التفاهمات ليست تسويات ولن تلغي الصراع القائم بين محورين تتحدّد ملامحهما بشكل أوضح يوماً بعد يوم. فمن جهة هناك المحور الغربي بقيادة الولايات المتحدة واوروبا وبعض الدول العربية والإقليمية، ومن جهة أخرى محور دول «بريكس» على الصعيد العالمي، والذي يضمّ ضمنياً محور المقاومة الممتدّ من الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط إلى وسط آسيا، أيّ إلى الحدود الشرقية للجمهورية الإسلامية في ايران. وإذا ما أضفنا منظومة شنغهاي والتي قد تضمّ قريباً الهند، فهذا يعني على الصعيد الجيوسياسي والجيواقتصادي أنها كتلة جغرافية وبشرية واقتصادية ومالية، وبالتالي سياسية، تبدأ في البحر المتوسط وتنتهي في البحر الأصفر في شرق آسيا. ومن الواضح أنّ المحور الغربي في حال تراجع استراتيجي، فهو أكثر من أفول وأقلّ من انهيار (وإن لا نستبعد إمكانية انهياره التي تزداد يوماً بعد يوم في ظلّ تردّي نوعية القيادات الغربية وعجزها فكرياً وأخلاقياً عن مواجهة مشاكلها الداخلية البنيوية والنظامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية).

من جهة أخرى فإنّ المحور المواجه للهيمنة الغربية في حال صعود بسبب استراتيجيات ورؤى واضحة وقيادات حكيمة ونفس طويل في مقاربة الأزمات والتحدّيات. هذا طبعاً لا ينفي وجود تناقضات جوهرية بينها ولكن تلك الدول استطاعت ترتيب أولويات المرحلة الحالية وتحييد قدر الإمكان التناقضات القائمة والممكنة لمواجهة تزداد فعالية مع الوقت.

وبناء على ذلك نعتقد أنّ أقصى ما يمكن الوصول إليه بين المحورين المتصارعين هو تفاهمات وليس تسويات. فالتسويات تعكس توازنات مستقرّة إلى حدّ كبير بين الطرفين، بينما التفاهمات هي دون مستوى التسويات وتعكس توازنات غير مستقرّة. فإذا اعتبرنا أنّ هناك محوراً صاعداً، أيّ محور دول «بريكس» ومعه محور دول المقاومة والممانعة فإنّ التسوية تكبح صعود ذلك المحور وتكبح تراجع المحور الآخر. فلماذا التسوية؟

في المقابل، فإنّ المحور المتراجع ما زال في حالة إنكار ويعتبر أنّ تراجعه تراجع ظرفي، وبالتالي لا يريد وضع قيود على حرّية تحرّكه في سعيه إلى كسر التوازن لمصلحته.

إنّ جوهر العلاقات الدولية في عالم متعدّد القطبية هو السعي إلى نوع من التوازن وإنْ كان هشّاً. فالتوازن غير المستقرّ أفضل من المجابهة العسكرية المفتوحة التي من الصعب تحديد نتائجها وكلفتها. هذا يعني أنّ الصراع مستمرّ وهدف التفاهمات هو ضبط إيقاع الصراع وخلق الأرضية السياسية المناسبة لتحقيقه. فليس هناك من سلام من جهة كما ليس هناك من استقرار دائم بل محاولات متفاوتة النجاح لتحقيق تفاهمات تؤمّن الحدّ الأدنى من الاستقرار. وهذا الأمر في آخر المطاف شيء إيجابيّ لأنه يجنّب الشعوب مآسي المغامرات العسكرية سواء كانت داخلية أو خارجية.

قد تطول فترة التفاهمات وقد تقصر بناء على حكمة الأطراف المعنية. من ناحيتنا لا نثق كثيراً في حكمة وبصيرة القيادات الغربية وبالتالي نتوقع استمرار الصراع، ولكن ما سيردع جموح الغرب لارتكاب حماقة قاتلة هو وعيه بالكلفة الباهظة للحماقة. نعيش في عالم مختلف عما أفرزته نهاية الحرب الباردة، ومن قبل ذلك نهاية الحرب العالمية الثانية. إنّ تسوية يالطا كانت بين الحلفاء المنتصرين بينما اليوم التفاهمات هي فقط بين محورين يسيران في اتجاهين معاكسين.

استشراف ملامح مرحلة مقبلة

على خلفية ذلك المشهد الدولي يمكن استشراف ملامح مرحلة مقبلة مبنية على قراءة في موازين القوة. فالغرب مستنزف بأزمة سياسية داخلية وتفاقم وضعه الاقتصادي يجعله جاهزاً للتخفيف من حدّة التوتر في الملفات الساخنة بدءاً بالملف الأوكراني ووصولاً إلى الملف النووي الإيراني ومروراً بالأزمة السورية والعراقية وانعكاساتها على دول الجزيرة العربية وبلاد وادي النيل وشمال أفريقيا، أيّ مصر والسودان وليبيا والامتدادات المنظورة في العديد من دول القارة الإفريقية وحتى الدول الأوروبية.

لم تصل الدول الغربية إلى حالة الإقرار بضعفها البنيوي، ليست لأنها غير راغبة بذلك، بل بسبب عجزها البنيوي والاستراتيجي الذي يمنعها عن ذلك، ناهيك أنّ الإقرار بالتراجع أو الهزيمة الاستراتيجية يشكل انهياراً كاملاً لمنظومته الفكرية والسياسية. إلى أن يتمّ ذلك، وهذا مستبعد في المدى المنظور، فالغرب يتعامل مع الملفات الساخنة من موقع ردّة الفعل وليس من موقع الفعل والتخطيط. هذا لا يعني أنّ الولايات المتحدة عاجزة عن إلحاق الأذى والخربطة في دول العالم وفي المنطقة بسبب ما تبقّى لها من قدرات، إلاّ أن تلك القدرات لم تعد كافية لإملاء القرارات على الغير. فالقوة النارية، أيّ القوة العسكرية المفرطة، برهنت محدودياتها، كما تبيّن في العراق وافغانستان، وكما اتضح مع امتدادها الإقليمي عبر الكيان الصهيوني. أما الهيمنة الشبه المطلقة على شرايين المال في النظام المالي الدولي وهي الأكثر فعالية من القدرات العسكرية فأصبحت مهتزّة أمام قرارات دول «بريكس» الساعية إلى إيجاد منظومة مدفوعات وطريقة تبادل تجاري ومالي يستثني اللجوء إلى الدولار والخضوع للمشيئة الأميركية. فالصفقات الغازية الكبيرة بين الصين وروسيا ودعوة الصين وروسيا لدول آسيا للتعامل معها تجارياً وفي الأسواق المالية بالعملات الوطنية، مؤشرات واضحة حول ما يمكن أن يصيب الدولار من تراجع في النفوذ، وبالتالي في قدرات الولايات المتحدة على تنفيذ أجندتها السياسية الخارجية.

كل ذلك ليس بالجديد وقد تمّ ذكره من قبل وفي العديد من التقارير والأبحاث، ولكن اعتبرنا من الضروري التذكير به لفهم ملامح المرحلة المقبلة. فعلى صعيد التفاهمات، وليس التسويات، نتجه إلى صفقة بين مجموعة الدول الـ5+1 لإنجاز التفاهم مع ايران سواء عبر اتفاق معلن أو عبر تفاهمات غير معلنة يعمل بها. فالغرب بشكل عام وخاصة الاتحاد الاوروبي ومعه روسيا والصين متعبون بالعقوبات المفروضة على إيران والتي تعيق طموحاتهم في توسيع العمل الاقتصادي مع الجمهورية الاسلامية. نذكّر أنّ الأخيرة هي المنتج الثاني للنفط بعد المملكة العربية السعودية وأنّ لديها مخزوناً واحتياطياً من النفط والغاز يجعلها جائزة كبرى للتعامل معها. من جهة أخرى فإنّ الجمهورية الإسلامية حريصة على أن ترفع العقوبات عنها لتنطلق بتنميتها دون القيود المفروضة عليها. صحيح أنها قد تتضرّر في المدى القريب من انخفاض سعر النفط ولكن قد لا يستمرّ ذلك لوقت طويل لأنّ انخفاض سعر برميل النفط يؤدي أيضاً من يسعى لتخفيضه بغية ترويض أو كسر الإرادة الايرانية والروسية والفنزويلية على حدّ سواه.

الاتحاد الأوروبي في مأزق استراتيجي

ونذكّر أنّ من أسباب تراجع سعر البرميل عوامل اقتصادية كتراجع الطلب العالمي على النفط بسبب تراجع الأداء في اقتصاديات دول العالم. فعودة عجلة الاقتصاد العالمي وخاصة في الدول السريعة النمو سيؤدّي إلى ارتفاع الطلب وبالتالي سعر النفط، للوصول إلى توازن جديد قد يختلف بعض الشيء مع التوازن الذي كان قبل الأزمة الحالية.

أما في الملّف الأوكراني فالاتحاد الأوروبي في مأزق استراتيجي. فتطبيقاً لمثل أميركي يقول: إنْ كسرته فإنك تملكه وعليك أن تتحمّل نتائج ذلك، فالاتحاد الاوروبي لا يستطيع تحمّل الأعباء الاقتصادية والمالية الناتجة عن الأزمة الاوكرانية، خاصة أنّ دول الأطراف في الاتحاد الاوروبي تعاني من ضيق مالي وتراجع اقتصاديٍ يهدّد بشكل جدّيٍ عقد الترابط بين دول الاتحاد. كذلك الأمر يطال دولاً أكبر كفرنسا مثلاً التي تعاني من بطالة متفاقمة. أما المانيا فلا تجد أي مبرّر لتحميل اقتصادها ورخاء شعبها معاناة الأعباء الأوكرانية. ثم هناك العديد من الدول الأوروبية ستواجه استحقاقات انتخابية العام المقبل، والتي قد تطيح بالحكومات الحالية وتأتي بحكومات يمينية متطرّفة ترفض الامتثال لقرارات الاتحاد الاوروبي ولإملاءات الولايات المتحدة التي تضرّ بها. فليس من المستبعد أن نرى دولاً كالمملكة المتحدة تقرّ خروجها من الاتحاد الاوروبي بعدما رفضت منذ البداية الدخول في منطقة اليورو.

ونذكّر بتنامي النزعات الانفصالية في العديد من تلك الدول وإنْ لم تصل حتى الآن إلى نقطة اللارجوع إلاّ أنها تنذر بالمزيد من الأزمات داخل دول الاتحاد. لذلك نرى يوماً بعد يوم تثبيت وقف إطلاق النار في اوكرانيا تنفيذا لاتفاق مينسك الذي حصل بين كل من روسيا وأوكرانيا والاتحاد الاوروبي وبدفع من المانيا ولكن بالغياب الواضح للولايات المتحدة. لقد وصلت سياسة الولايات المتحدة إلى طريق مسدود في الموضوع الأوكراني والخيارات المتاحة لها محدودة جداً سواء التفاهم مع روسيا. صحيح أنّ داخل الولايات المتحدة وخاصة في الكونغرس من ينادي بالتصعيد ومجابهة روسيا إلاّ أنّ سلوك البيت الأبيض لا يدلّ على الرضوخ لذلك الزعيق!

وفي الملف السوري نرى تعاظم الجهود لإيجاد الحلّ السياسي الذي ينادي به كلّ من الحكومة السورية وروسيا ومعهما العديد من الدول التي كانت تدعم العمليات والتدخل العسكري. في هذا السياق نراقب عن كثب جهود ما يسّمى بالمبادرة الروسية لتحضير لحوار بين الدولة ومعارضة تلتزم بوحدة سورية وعروبتها وموقعها ودورها السياسي خاصة في دعمها للمقاومة في فلسطين وفي لبنان. قد تساهم في بلورة تلك الجهود جمهورية مصر العربية مما يعلن عودة مصر إلى ممارسة دورها الإقليمي وإعادة التوازن الذي فقده النظام الإقليمي العربي. وقد نشهد قريباً بلورة نظام إقليمي جديد قوامه كلّ من مصر وسورية والعراق وربما معهم المملكة العربية السعودية وينضمّ إليه كلّ من السودان والجزائر.

وقفة جادة لمواجهة التطرّف

هذا يعني أنّ الأزمة التي تعصف ببلاد الشام وبلاد الرافدين تتطلّب وقفة جادة لمواجهة التطرّف المدمّر والفتن العبثية. هذا الملف في غاية الدقّة والحساسية ولكن نعتبر أنّ نقطة الانطلاق لتلك الأزمة بدأت في العراق، وذلك منذ الاحتلال الأميركي فلا بدّ من أن يبدأ الحلّ أيضاً من العراق عبر إعادة لملمة الوضع الداخلي وإشراك كافة مكوّنات المجتمع العراقي بشكل يفقد دعاة التطرّف ورقة حاسمة في تقدّم مشروعها السياسي. ونرى هنا مسؤولية كبيرة تقع على كلّ من الجمهورية الاسلامية في إيران لما لها من نفوذ في العراق، كما على النخب الحاكمة العراقية لإشراك الجميع بما فيهم حزب البعث في الحوار لإعادة تركيب السلطة.

أما في ما يتعلق بالقضية الأم ايّ القضية الفلسطينية ونحن نفضّل تسميتها بالقضية العربية في فلسطين فإنّ التخبّط الذي يسود النخب الحاكمة في الكيان الصهيوني هو امتداد للتخبّط الموجود في المجتمعات الغربية بشكل عام والأميركية بشكل خاص، إضافة إلى فقدان الأمن والاستقرار بسبب الفعالية المتزايدة والمتراكمة لنضال الشعب العربي في فلسطين. وبالنسبة إلى التفاهمات المرتقبة على الصعيد الدولي والإقليمي فليس من الضروري أن تتناول ملف الصراع العربي - الصهيوني. فهذا صراع وجود وليس صراع حدود، ولا نرى من يستطيع أن يصفّي القضية ويجد لها حلاً غير التحرير الكامل لكافة التراب الفلسطيني واسترجاع كافة الحقوق والتعويض لما خسره أهلنا في كلٍّ من فلسطين المغتصبة وفلسطين المحتلّة.

يبقى الملّف الذي يؤرق بعض اللبنانيين وهو انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية. لا نعتقد أنه بالإمكان المجيء برئيس معادٍ لكل من سورية والمقاومة. كما أنّ الرئيس المرتقب سيكون منسجماً مع التفاهمات المتوقعة وليس على تناقض معها.

إنّ ترابط الملفّات الإقليمية والدولية بعضها ببعض كان سبباً أساسيا في تعقيدات الأزمات المختلفة. في المقابل فإنّ التفاهمات الدولية والإقليمية ستساهم بشكل مباشر في تخفيف حدّة التوترات وخاصة التوترات المذهبية وتعيد التنافس بين الدول في المنطقة إلى طابعها السياسي بعيداً عن الطابع العبثي الذي اتخذه وكاد يقضي على مقوّمات البقاء للجميع. فالمستفيد الأول بل الوحيد من الفتنة هو الكيان الصهيوني وهذا ما يجب تفويت الفرصة عليه خاصة بعد الهزائم التي مُنيَ بها وبعد التخبّط القائم في داخله.

من يوم وزارة الثقافة إلى يوم وزارة الخارجية

■ د. جورج جبور*

سعدت بالاستجابة السريعة لاقتراحٍ أسمعتُه وزير الثقافة يوم 4 أيلول 2014، لدى زيارتي له في مكتبه مهنئاً بالمنصب الوزاري. مؤدّى الاقتراح: اعتماد الوزارة تاريخ تأسيسها يوماً لها. وبالفعل، فقد أقام الوزير عصام خليل يوم 23 تشرين الثاني، وهو يوم تأسيس وزارة الثقافة عام 1958، احتفالية في دار الأسد للثقافة والفنون، وأحسن صنعاً إذ وجه المراكز الثقافية في سورية لكي تدعو إلى محاضرات تُلقى ظهيرة يوم 23 تشرين الثاني تحت عنوانٍ واحدٍ هو «المصالحة الوطنية»، وحصل. أليس من البديهي أنّ للثقافة دوراً بارزاً في تكريس وتعزيز المصالحة الوطنية وفي إيصال المبتغى منها؟

لم تكن تلك محاولتي الأولى لإقناع الأصدقاء من الوزراء بتحديد يوم في العام يُسمّى يوم الوزارة، وأشهد أنّ كلاً منهم واتته الحماسة حين سمع الاقتراح. لكنني أشهد أيضاً أنني لا أعلم أنّ أحداً منهم تابع. كذلك اعترف أنني لم أحاول التذكير بالأمر، فالوزير شخص مسؤول كثير الأعباء، ونسيانه ما يقوله له صديق أسهل من نسيانه ما يأمره به من هو في مقام أعلى من مقامه.

تحديد يوم لكلّ وزارة أو مؤسسة أمر غير ضارّ، بل هو على الأرجح مفيد. كما أنّ يوم مولد كل منا مناسبة تذكُّر من جهة، وتخطيط من جهة ثانية. كذلك يُستحسن أن يكون يوم الوزارة أو المؤسسة يوم مراجعة للذاتٍ ونظرٍ إلى المستقبل. قد يُقال: هذه المراجعة وذلك النظر ينبغي أن يكونا عملاً يومياً لدى الوزير أو المدير العام، بل لدى كلّ عامل في الوزارة أو المؤسسة، وهذا موقف سليم. إلا أنّ تحديد يوم في العام للمراجعة والنظر، موقف أسلم وأجدى وهو يخلق لدى العاملين شعوراً أقوى بالانتماء إلى ثقافة مهنية واحدة جامعة لهم.

في الدولة المستقلة وزارتان سياديتان لا يماري أحد في سياديتيهما، فإذا غابتا غابت السيادة. هاتان الوزارتان هما الدفاع والخارجية. الدولة الواقعة تحت الاستعمار لا وزارة دفاع لديها، فجيشها جيش المستعمر وليس لها حقّ التصرف في شؤونها الخارجية. هي دولة شريانها الخارجي موصول بجهة واحدة فقط هي الدولة التي تمارس الاستعمار عليها. كلّ وزاراتٍ الدولة هامّة ويُطلق على عدد منها اللقب المفخّم: «وزارة سيادية»، إلا أنّ أحداً لن يماري في أنّ وزارتي الدفاع والخارجية هما الأسمى درجة في سلم السيادية.

بهذا التوجه الفكري، تابعت ذات يوم في الذكرى الخامسة والسبعين لحدث خطير جرى يوم 8 آذار 1920 في دمشق، وهو إعلان استقلال المملكة العربية السورية، مملكة فيصل الأول. تابعت تطور ظهور واختفاء وزارتي السيادة في سورية، وكان دليلي في المتابعة مراسيم تشكيل الوزارات السورية المتعاقبة. وكان كامناً في الذهن احتفالنا سنوياً، وعلى نحو مهيب، بيوم الجيش العربي السوري في الأول من آب.

إنّ النضال الوطني العنيف والصعب من أجل تسلم الجيش كان مبرّر تسمية الأول من آب «يوم الجيش». لم يكن ذلك التاريخ يوم تأسيس وزارة الدفاع التي أُسست ووزارة الخارجية في اليوم نفسه في 9 آذار 1920، أي في اليوم التالي لإعلان الاستقلال. إنّ في تاريخنا الوطني كذلك، يوماً لوزارة الداخلية هو «يوم قوى الأمن الداخلي» في 29 أيار، وفيه خلدنا ذكرى أولئك الأبطال من حامية مجلس النواب الذين رفضوا أداء التحية للعلم الفرنسي فاغتالتهم يد المستعمر الآثمة. تأسست وزارة الداخلية في وقت سابق لذلك التاريخ، لكنّ جلال موقف الحامية انتصر في تحديد يوم وزارة الداخلية على يوم تأسيس الوزارة. والشيء بالشيء يذكر. أسأل العارفين في وزارة الداخلية: متى بالضبط بدأ اعتبارنا يوم مجزرة مجلس النواب يوماً لقوى الأمن الداخلي وبالتالي يوماً لوزارة الداخلية؟

أعود إلى الجزء الثاني من عنوان المقال، أي عن يوم وزارة الخارجية. إليكم هذه المقتطفات مما ورد في صحفنا السورية.

المقتطف الأول: (جريدة الأسبوع الأدبي الخميس 6 تموز 1995) «ليس لوزارة الخارجية يوم تحتفل فيه بعيد إنشائها. أقترح أن يكون يوم 9 آذار من كل عام يوماً للخارجية، يوماً تقف فيه الوزارة مع ذاتها، تستعرض فيه ما أنجزت وما عليها أن تنجز». انتهى الاقتطاف.

المقتطف الثاني: (جريدة الثورة في 2 تشرين الأول 2002) «أقامت جمعية الصداقة العربية السورية بالتعاون مع المركز الثقافي الروسي والرابطة السورية لخريجي الاتحاد السوفييتي حفلاً في المركز الثقافي الروسي بمناسبة مرور 200 عام على تأسيس وزارة الخارجية الروسية . حضر الحفل الرفاق والسادة... وعدد من مديري الإدارات في وزارة الخارجية». انتهى الاقتطاف.

المقتطف الثالث: (جريدة البعث 30 كانون الثاني 2012) ثمة مقال رئيسي بعنوان «هل من المفيد أن يكون للديبلوماسية السورية يومها»؟ صاحبه كاتب هذه الأسطر، وفيه: « ما هو التاريخ الأفضل ليومنا الديبلوماسي؟ قد يقول قائل إنه اليوم الذي ولدت فيه وزارة مستمرة معنا حتى اليوم، أي في 20 أيلول 1941. لا أوافق، فاليوم الأفضل عندي هو التاسع من آذار. فيه عنفوان وتحدٍّ وهو عنفوان ميَّز الديبلوماسية السورية في كلّ مراحلها وحتى الآن، وفيه تذكير بشمل تبعثر، ومن الواجب التقليل من شأن تبعثره من دون المسّ بحساسية أحد. ألا يذكرنا اختيار فلسطيني وكيلاً للخارجية بأنّ دمشق كانت ولاتزال العاصمة العربية الأولى في تحمّلها مهمّة التصدّي لوعد بلفور؟» انتهى الاقتطاف.

واضح الهدف من إيراد المقتطفين الأول والثالث. أما المقتطف الثاني، فلإيراده سبب أقل وضوحاً ولكنه أعمق دلالة يعبّر عنه التساؤل التالي: ألم يخطر في بال أحد من مديري الإدارات في وزارة الخارجية الذين حضروا الاحتفال، أنّ من المناسب أن يكون للديبلوماسية السورية يومها؟ قد يكون خطر على البال ما سألت عنه، وقد يكون أحد منهم أو بعض أو أكثر قد داعبته فكرة تسمية يوم للديبلوماسية السورية. فمن حضر من المديرين أعلم مني، وقد يكون لدى أي منهم توضيح، وقد ترحب هذه الجريدة بنشره، إلا أنّ ذاكرتي تفتح نافذة على موضوع مشابه. فمنذ إنشاء منظمة الفرنكوفونية ونحن نحضر احتفالات بيومها في بلادنا العربية، لكنّ الصوت الأول الذي نادى بإعلان يوم للغتنا العربية لم يرتفع إلافي عام 2006. ومن شاء المزيد عن هذا الموضوع، بإمكانه العودة إلى كتاب البعث الشهري رقم 66 وعنوانه «يوم اللغة العربية».

ويبقى السؤال: هل ستدرس وزارة الخارجية أمر إعلان يوم للديبلوماسية السورية ؟ وهل لنا أن نأمل بأن نحتفل في 9 آذار 2015 بالذكرى الخامسة والتسعين لصدور صكّ رسمي سوري يشير إلى أننا أسمينا فلسطينياً وكيلاً للخارجية السورية؟

---

* أمين عام المنتدى القومي العربي

* رئيس الرابطة السورية في الأمم المتحدة

الشهيد زياد أبو عين وشتلة زيتون يعادلان جيش الاحتلال بكامله!

نصار إبراهيم

المجد لزارع الزيتون الشهيد زياد أبو عين !

أيها الفلسطينيون اغضبوا... ولكن في الاتجاه الصحيح!

ولكن قبل وبعد، وفي لحظة الغضب الساطع... يبقى السؤال مَن قتل واغتال الشهيد زياد أبو عين...؟ هل هو فقط ذاك الجندي القاتل الأحمق؟

لا شك بأنه قاتل أحمق ذلك الجندي الذي أمسك برقبة الشهيد زياد أبو عين في لحظة القتل البارد... في اللحظة التي كانت فيها يد فلسطينية تزرع غرسة زيتون فلسطينية في أرض فلسطينية...

هل نلت الجائزة أيها القاتل الغبي؟ هل سترتقي رتبة وأنت تقف على الدم الفلسطيني؟ هل سيزداد راتبك أيها القاتل...؟

نعم ستكون «بطلاً» في عرف منظومة القتل... وسيكيلون لك المدائح... وسيقولون لك لقد كنت وفياً للدولة وأميناً على أمنها... سيقولون لك كلّ شيء.. ولكن ثق بأنك لن تتجاوز دائرة القاتل المجرم لفلسطيني كان يزرع شتلة زيتون!

المشهد الباسل لزياد أبو عين وهو يواجه «الجندي» المدجّج بالسلاح والقتل... يختصر ويكثف معادلات الصراع كافة... زياد الفلسطيني الغاضب وغرسة الزيتون التي بيده والكوفية الممشوقة حول عنقه يعادلون جيش الاحتلال بكامله... بل ويعادلون دولة الاحتلال بكاملها...

ففي هذا المشهد البسيط والمهيب تتواجه الروايات وتصطدم الإرادات وتفترق المقاربات وتتمايز حتى المدى الأقصى... القتل في مواجهة الزيتون والحق والحياة... تلك هي المعادلة السرية التي لن يستطيع الاحتلال ان يدرك أبعادها يوماً... ولهذا نراه دائماً يواصل الركض وراء وهم القوة المفترضة التي تتجلى بالمزيد من السلاح والطائرات والدبابات والجنود والقتل المستدام... فيما الفلسطيني لا يأبه لذلك... فيواصل المقاومة لأنّ معياره وخط بدايته يعود إلى معيار نوعي مختلف في الجوهر والمضمون، معيار لا يفهمه نظام ومنظومة ومشروع قائم على قتل وإبادة ونفي الفلسطيني وزيتونه... عقل جمعي استوطنت فيه معادلة استعمارية سطحية عنصرية أساسها الاستهتار والنظرة الدونية للفلسطيني والعربي... فإذا لم يرضخ الفلسطيني بهذا القدر من القوة إذن لنضاعف الجرعة وسيرضخ حتماً... وهكذا توغل ثقافة القوة الغبية في الإجرام حتى تفقد كلّ منطق وعقلانية... فتنسى حتى بديهيات التاريخ وأبجديات الشعوب المقاومة... هذا هو حال «إسرائيل»، وذاك هو مأزقها الذي لا فكاك لها منه... فقد استوطنتها الكراهية والقتل حتى باتت تكره ذاتها وتطلق النار على أقدامها...

فيما الفلسطيني عينه وقلبه على شتلة الزيتون... وفي صراع ساحق وشاسع كهذا بين الرصاص والزيتون ستقف الطبيعة بطبيعتها مع ذاتها ومع الزيتون والحق والحياة... ولهذا عندما سقط زياد أبو عين شهيداً أضاءت شتلة الزيتون وأشعلت الغضب فارتجف الجيش المدجج بالسلاح... أمام غضب الزيتون والناس... وراح يبحث عن مخرج... ولكن لماذا فجأة يرتجف جيش ودولة مدججان بالسلاح أمام غرسة زيتون!؟

أيها الفلسطينيون اغضبوا ولكن ليس ضدّ فرد أو شخص بل ضدّ منظومة القتل الشاملة... بالأمس مئات آلاف الشهداء... واليوم زياد أبو عين وغداً آلاف الشهداء ومئات آلاف الأسرى... وفلسطين تواصل إطلاق أبنائها وتقذف بهم على دروب الحرية... لا تكلّ ولا تمل.

قاتل مدجج بالحديد والسلاح يهاجم رجلاً بلا سلاح سوى صرخة غضب وغرسة زيتون... ويتصوّر أنه سيصبح بطلاً... وسيحتفي به نظام القتل... لكنه في الواقع ليس سوى مجرّد قاتل صغير... يعمل عند قاتل أكبر.

يقولون: تعالوا نحقق؟

تحققون بماذا؟ باغتصاب الأرض أم بتشريد ملايين اللاجئين أم بقتل مئات آلاف الفلسطينيين... أم باعتقال مئات الآلاف على مرّ العقود؟

أيها الفلسطينيون اغضبوا ولكن في الاتجاه الصحيح...!

ليكن غضبكم شاملاً ضدّ منظومة وعقلية القتل كلها... حينها فقط لن تتوارى تلك المنظومة البائسة وراء كبش فداء تافه اسمه القاتل الفرد حتى لو كان «فلسطينيا» كما يقولون... وحينها ستسقط محاولة العبث بالدماء الفلسطينية باسم (تعالوا نحقق معاً!) وكأننا أمام جريمة قتل في إحدى شقق الدعارة أو عالم المخدرات... وليس قتلاً ساطعاً وهجوماً مسلحاً لكتيبة من الجيش على فلسطينيين يزرعون أرضهم بالزيتون...

أما أنت أيها الشهيد زياد أبو عين... فلك المجد... فقد كنت حيث يجب أن تكون... ومضيت حيث يمضي عادة أيّ فلسطيني يقاوم من أجل الحرية... وكنت تعرف هذا...

دمك كما دم كلّ الشهداء يصعد... وفي لحظة الصعود تلك يعيد التذكير بالبديهيات لمن نسي أو يتناسى أو يتجاهل أو يراوغ أو يراهن خطأً... بأنّ فلسطين يمكن أن تنسى ذاتها.

ففلسطين لن تكون إلا فلسطين، والفلسطينيون لايمكن إلا أن يكونوا هم ذاتهم... تلك هي الخافية واللازمة في سفر الشعب الفلسطيني... ومن يتجاهلها سيعيده الدم الفلسطيني عند كلّ لحظة غضب نحو جادة الصواب... إلى معادلة الصراع بين الزيتون والحق والحياة من جهة ومنظومة القتل المدجج بالكراهية وغباء القوة المفترضة من جهة أخرى...